الغريب والعجيب في هوامش المسؤولين

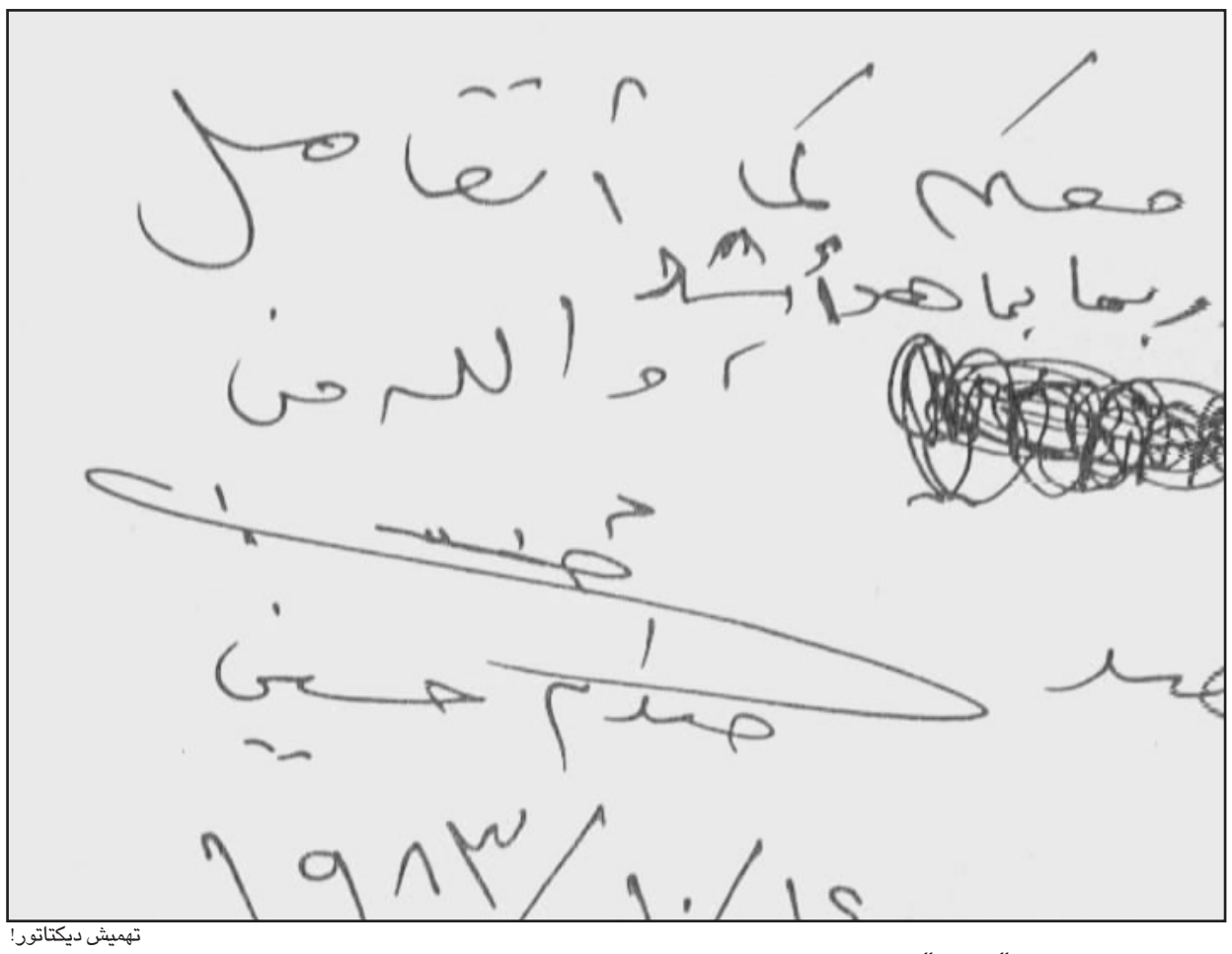

تهميش ديكتاتور!

تكمن أهمية الهامش في انه يحدد مصير عريضة أو كتاب رفعه مواطن إلى المسؤول الأعلى يذكر فيه معاناته عسى أن يجد لها حلا لدى هذا المسؤول ، فلطالما رفع المواطنون عرائض أو طلبات معينة كتبها لهم (كتاب العرائض) أو كتبوها بأنفسهم رجوا فيها المسؤول أن يرفع عنهم ظلماً أو تلبى طلباتهم حسب القانون وعلى وفق شرعيتها .

د. محمد كامل الربيعي

كما تكمن أهمية الهامش في توجيه المسؤول الأعلى للبريد الذي يرده من دوائر مسؤوليته بحسب ما يعتقده صحيحا بما ينسجم مع صلاحياته . ومن خلال اطلاعنا أو سماعنا البعض عن هوامش كتبها مسؤولون في الدولة العراقية عبر ربع قرن مضى فإن بعض هذه الهوامش غريبة وفريدة في بابها ، فهل يعقل أن احد وزراء الداخلية في العهد السابق كتب هامشا ذكر فيه "يبقى في السجن حتى ظهور المهدي المنتظر عليه السلام؟!" أو أن يكتب هامشا وردت فيه العبارة الآتية :يحجز حتى يلج الجمل في سم الخياط ! وما إلى ذلك من هوامش عجيبة تدلل على طبيعة تعامله مع العراقيين ومدى استهانته بأرواحهم وكرامتهم الإنسانية .

وفي عهدنا الجديد وجدنا بعض المحافظين يعلقون على عرائض رفعها إليهم أشخاص يطلبون إيجاد عمل لهم يقيهم من شبح البطالة بهوامش مضحكة مبكية،فقد قدم خريج كلية إدارة واقتصاد من إحدى الجامعات العراقية العريقة إلى محافظ عرائض عباد الله، فكتب أحد المسؤولين في إحدى محافظات العراق هامشا على عريضة إنسان بسيط كان يروم مقابلته مانصه" يراجعني باجر"، بدلا من أن يقول يراجعني غدا ، فاستخدم كلمة باجر بدلا من مفردة غدا !إنا لله وإنا إليه راجعون !

والأدهى من هذه الهوامش الأمية ما اطلعت عليه من هوامش لبعض من أصبحوا يحتلون مواقع علمية مهمة في بعض الجامعات العراقية المرموقة ، فقرأت لأحدهم هامشا ورد فيه .أحالة الموما إليه على التحقيق" مباشرتا ". وحينما يقرأ كتابا يرده من الوزارة يكتب عليه "أطالعت"،فحمدت الله وشكرته لأن العلامة الدكتور مصطفى جواد لم يكن حيا ليقرأ مايكتبه هذا المسؤول العلمي في جامعة عريقة من هوامش وإلا لطلب إدخاله في دورة محو الأمية ولأعاده إلى المرحلة الابتدائية في عراق الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي لكي يتعلم كتابة الحروف والعبارات بشكلها الصحيح ويتخرج من المرحلة الابتدائية

لا ندري ما شهادته فإذا به يهمش على هذا الطلب قائلا : معقول خريج كليتين هي إدارة واقتصاد ولم يتم تعيينه لحد الآن ؟! معتقدا أن كلية الإدارة والاقتصاد هي كليتان وليست كلية واحدة !

والأنكى من ذلك أن بعض المسؤولين من الذين تبؤوا مراكز مرموقة في الدولة العراقية يمزجون بين اللغة العربية والعامية في هوامشهم التي يثبتونها على

تكمن أهمية الهامش في توجيه المسؤول الأعلى للبريد الذي يرده من دوائر مسؤوليته بحسب ما يعتقده صحيحا وبما ينسجم مع صلاحياته . ومن خلال اطلاعنا أو سماعنا للبعض عن هوامش كتبها مسؤولون في الدولة العراقية عبر ربع قرن مضى فإن الهوامش غريبة وفريدة في بابها ، فهل يعقل أن احد وزراء الداخلية في العهد السابق كتب هامشا ذكر فيه "يبقى في السجن حتى ظهور المهدي المنتظر عليه السلام؟!"

وهو يجيد قراءة الصحيفة والإعلانات ، لا كما يتخرج بعض طلبة المرحلة الإعدادية في وقتنا الحاضر وهم لا يجيدون كتابة أسمائهم فيكتب احدهم مثلا ضافر ، بدلا من ظافر ، ولاكن بدلا من لكن ، وعلى اللغة العربية السلام .ومع ذلك تفتّقت عبقرية بعض المسؤولين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عهد النظام السابق من الذين سنحت لهم الفرصة للدراسة في الدول الأجنبية في ظل أوضاع وظروف معينة في الوقت الذي حرم غيرهم من مثل هذه الفرصة رغم تفوقهم وإحرازهم المراتب الأولى على كلياتهم ، ففرضوا على الوزراء أن يطبقوا فكرة امتحان الكفاءة باللغة الانكليزية ، فانتشرت مراكز أداء هذا الامتحان ، وحصل المسؤولون على موارد مالية شرعية ورسمية منها ، فضلا عن موارد أخرى كانت تأتيهم بطرق أخرى

هذا الأمين المؤتمن إلى مكتبه قائلا المكتب .. تراجعني غدا حتما الساعة العاشرة صباحا .. ولا أدري هل راجعته في اليوم التالي حتما كما أراد أم أن القصف الأمريكي جعله يغادر المقر البديل إلى غير رجعة تاركا بريده المهم والخطير بأيدي الباحثين عن فضائحه وفضائح غيره من الذين لم يحافظوا حتى على بريدهم المهم مثلما لم يحافظوا على وطنهم حتى تمت استباحته من قبل أعتى قوة في العالم.

أستاذ التاريخ السياسي في الجامعة المستنصرية

الحقيقة الغائبة

فريدة النقاش

مرت في شهر يونية/حزيران من هذا العام الذكرى العشرون لاستشهاد الدكتور «فرج فودة» الباحث والمفكر الليبرالي الذي قتله بائع سمك لا يقرأ ولا يكتب لأنه سمع من شيوخه أن «فودة» ملحد وأنه يتطاول على الإسلام.

وفي شهر فبراير/شباط من هذا العام انقضى ربع قرن على استشهاد المفكر والباحث الماركسي اللبناني الدكتور «حسين مروة» الذي أطلق عليه الرصاص في سريره وهو شيخ تجاوز الثمانين أحد المتطرفين الإسلاميين، قيل مرة إنه ينتمي لحركة أمل وقيل مرة أخرى إنه ينتمي لحزب الله ولم يتوصل التحقيق لشيء، وبقتل «حسين مروة» خسر الفكر العربي خسارة فادحة لأن حسين مروة كان بصدد إصدار الجزء الثالث من كتابه التأسيسي «النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية».

وكان الشيوخ الذين حرضوا ضد الدكتور «فرج فودة» حتى قتله الجهل والتعصب، يبتغون الانتقام من كتابه المهم «الحقيقة الغائبة» الذي تتبع فيه تاريخ الخلافة الإسلامية كحديث تاريخ وسياسة وفكر، وليس حديث إيمان وعقيدة، وحديث مسلمين لا حديث إسلام، وهو يفتح بابا أغلقناه كثيرا عن حقائق التاريخ، وقد يحيي عضوا أهملناه كثيرا وهو العقل، وقد يستعمل أداة تجاهلناها كثيرا وهي المنطق، وذلك في مواجهة اتهامات أهونها أنك مشكلة، وأسئلة أيسرها هل يصدر هذا من مسلم؟ وواجهتك قلوب عليها أقفالها، وعقول استراحت لاجتهاد السلفي، ووجدت أن الرمي بالحجارة أهون من إعمال العقل بالبحث، وأن القذف بالاتهام أيسر من إجهاد الذهن بالاجتهاد، وهؤلاء الذين يدعون إلى العودة للخلافة الإسلامية ويعلنون بلا مواربة أنهم أمراء، ويستهدفون الحكم لا الآخرة، والسلطة لا الجنة والدنيا لا الدين، كما يرون أن الدين والسياسة وجهان لعملة واحدة كما يقول فودة!

ويري دعاة الخلافة أن نقطة البدء تكمن في التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية، مؤكدين أن التطبيق الفوري سوف يتبعه صلاح فوري للمجتمع وحل فوري لمشاكله.

وهنا يبرز سؤال ،فإذا كان هؤلاء يدعون لدولة دينية يحكمها الإسلام، فلماذا لا يقدمون إلينا - نحن الرعية - برنامجا سياسيا للحكم، يتضمن قضايا نظام الحكم وأسلوبه، سياسته واقتصاده، مشاكله، بدءا من التعليم وانتهاء بالإسكان، وحلول هذه المشاكل من منظور إسلامي.. وأذكر هنا السؤال الذي وجهه الباحث الاقتصادي د. سمير رضوان الوزير السابق إلى الرئيس المنتخب د. محمد مرسي طالبا منه بأن يحدد موقفه وموقف حزبه بصراحة وبدون لف أو دوران حول البنوك والسياحة ورهن قناة السويس، وهي قضايا محورية جوهرية في السياسة المصرية الراهنة فضلا عن أنها قضايا تثير مخاوف ملايين المصريين من العاملين في البنوك والمتعاملين معها، ومن العاملين بالسياحة وهم بالملايين تهددهم في عملهم أقوال لقادة حزب الأغلبية عن حظر كل أنواع السياحة ما عدا السياحة الدينية.

ويشير فرج فودة إلى ما سماه «عقم الاجتهاد» أو «اجتهاد العقم» الذي يعجز عن إنتاج رؤية دينية مستنيرة للقضايا الحياتية، وآخر اجتهادات القرن الثاني الهجري التي لم تعاصر قطاعا عاما أو بنوكا أدخلت العائد الثابت في دائرة الربا، وآخر ما وصل إليه الدعوة للدولة الدينية أو دولة الخلافة هو الركون إلى اجتهادات هؤلاء الفقهاء!

يعجز دعاة الدولة الدينية عن التعامل مع واقع ترتبت فيه للمرأة حقوق، وأصبح عملها واقعا لا منّة ولا منحة، وحقا مكتسبا لا سبيل لمناقشته، وطرحت المتغيرات الجديدة في المجتمع من الظروف ما لا سابقة له في عهد مالك أو أبي حنيفة أو الشافعي أو ابن حنبل.

فما هي «الحقيقة الغائبة» التي اجتهد فرج فودة في البحث عنها فقتلوه حين كشفها؟ إنها ببساطة شديدة حقيقية أن عصور الخلافة الراشدة كانت عصور صراع دنيوي بامتياز حول نظام الحكم وصلاحيات الحاكم وغنائم الفتوحات، وتكديس الثروات، وفي ظل الخلافة جرى قتل المسلمين بسيوف المسلمين وهلك الصحابة بسيوف الصحابة.

ويستخلص الباحث ما تنادى به كل القوى الديمقراطية، إن قواعد الدين ثابتة وظروف الحياة متغيرة، وفي المقابلة بين الثابت والمتغير لابد وأن يحدث جزء في المخالفة، ونقصد بالمخالفة أن يتغير الثابت أو يثبت المتغير، ولأن تثبيت واقع الحياة المتغير مستحيل، فقد كان الأمر ينتهي دائما بتغير الثوابت الدينية، وقد حدث هذا دائما ومنذ بدء الخلافة الراشدة وحتى انتهت، وتغيير الثوابت هو ما نسميه بالاجتهاد.

والإسلاميون مطالبون الآن وقد وصلوا إلى أعلى موقع للقوة أن يخلعوا عباءة الاستقواء والمغالبة ويعترفوا بالدولة المدنية باعتبارها «الدولة التي تقوم على مبدأ المواطنة الكاملة وتحقيق المساواة بين المواطنين جميعا في الحقوق والواجبات، وعدم التفرقة أو التمييز بينهم بسبب الدين أو العرق أو العقيدة أو الجنس أو المذهب أو الانتماء السياسي، وينظم العلاقة فيها دستور مدني يضعه الشعب، وتتحقق فيها حرية إنشاء الأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية، وحقوق التجمع والتنظيم، وحرية ممارسة الشعائر الدينية واحترام الأديان جميعا وعدم الخلط بين السياسة والدين، وتكون القوات المسلحة فيها مسؤولة عن استقلال وسلامة الوطن وأرضه، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية والسياسة والحكم».

وللأسف الشديد فإن الدولة المدنية لا تزال حقيقة غائبة عن فكر الإخوان المسلمين وسياساتهم وهو ما يفتح الباب واسعا أمام صراع مستقبلي سوف يستنزف طاقات البلاد بدلا من استثمارها من أجل تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير المجيدة.. عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية.

غلاف كتاب لفرج فودة

الحكومة الائتلافية والحلول الوسط

حسين عبد الرازق

عاد الحديث مرة أخرى عن ضرورة تشكيل «حكومة ائتلافية» بعد فوز «د. محمد مرسي» مرشح حزب الحرية والعدالة بمنصب رئيس الجمهورية، وكان قد سبق طرح نفس الدعوة عقب انتخابات مجلس الشعب في مطلع العام الحالي وحصول «حزب الحرية والعدالة» على الأكثرية وحصوله مع حزب النور والأحزاب المنتمية لتيار الإسلام السياسي على الأغلبية، فقد أعلن المهندس خيرت الشاطر في ٨ فبراير ٢٠١٢ في حديث لقناة الجزيرة عزم جماعة الإخوان المسلمين تشكيل حكومة ائتلافية «مبنية على الأوزان الانتخابية النسبية للقوى السياسية المختلفة»، ولم يستطع الإخوان وحزب الحرية والعدالة تنفيذ دعوتهم حيث لم يكن من سلطة مجلس الشعب طبقا للإعلان الدستوري القائم (إعلان ٣٠ مارس ٢٠١١) سحب الثقة من الحكومة القائمة «حكومة د. كمال الجنزوري» أو تعيين رئيس الوزراء والوزراء حيث أعطى الإعلان الدستوري المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية بعد انتخابه هذه السلطة، ولم يقدر لمجلس الشعب الاستمرار في الوجود فأدى حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان مواد في قانون انتخابات مجلسي الشعب والشورى وبطلان مجلس الشعب الذي انتخب على أساس هذا القانون إلى حل المجلس.

ومع انتخاب د. مرسي لرئاسة الجمهورية تجدد الحديث عن الحكومة الائتلافية وتركز الحديث على توزيع المناصب والوزارات وعن النسبة التي سيحصل عليها حزبا الأغلبية «الحرية والعدالة والنور»، وهو أمر يعكس عدم فهم لدور مغزى وأسباب تشكيل الحكومات الائتلافية.

فالأصل أن يشكل الحزب الحاصل على الأغلبية في البرلمان الحكومة منفردا، وفي البلاد التي يطبق فيها نظام مختلط للحكم مثل فرنسا يشكل أيضا الحزب الحائز على الأغلبية الحكومة حتى ولو كان الرئيس من حزب آخر، وفي حالة عدم فوز حزب بالأغلبية التي تمكنه من تشكيل حكومة تحظى بثقة البرلمان يلجأ الحزب الحاصل على الأكثرية للتحالف مع حزب أو أكثر وتشكيل حكومة ائتلافية لضمان تأييد البرلمان للحكومة ومنحها الثقة.

وتشيع الحكومات الائتلافية في الدول التي تأخذ بنظام القوائم والتمثيل النسبي، وهو النظام السائد في دول أوروبا مثل ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسومبرج والدول الاسكندنافية، وكذلك في دول أخرى مثل تركيا والمغرب وإسرائيل، وتعتبر الحكومة الائتلافية هي القاعدة في ألمانيا على سبيل المثال، فيندر أن يفوز أي من الأحزاب الثلاثة الرئيسية فيها بأغلبية مقاعد البرلمان، لذلك يلجأ الحزب الحاصل على الأكثرية للائتلاف مع واحد على الأقل من الأحزاب الصغيرة لضمان الأغلبية في البرلمان واستقرار الحكومة.

وللوصول إلى حكومة ائتلافية يطرح الحزب الراغب في تشكيلها برنامج الحكومة - وهو ليس بالضرورة البرنامج الانتخابي لهذا الحزب وإنما برنامج معدل - ومن يقبل من الأحزاب المدعوة للدخول في الحكومة الائتلافية هذا البرنامج ينضم للحكومة، ويستغرق وضع هذا البرنامج وتعديله جلسات طويلة من المباحثات بين الأحزاب المدعوة للمشاركة في الحكومة، ثم تبدأ المفاوضات حول توزيع الوزارات ونصيب كل حزب من الأحزاب التي قررت المشاركة على ضوء برنامج الحكومة.

والأمر في مصر وفي ظل الرئيس د. محمد مرسي لا يسير على هذا النحو.

فلا يوجد مجلس شعب يمكن على أساسه تحديد الثقل النسبي للأحزاب المشاركة في الحكومة، ولا يمكن القياس على مجلس الشعب المنحل ،فالانتخابات القادمة يمكن أن تغير تركيبة المجلس والثقل النسبي للأحزاب داخله، ولا يمكن تصور حكومة ائتلافية تضم كل الأحزاب الممثلة في البرلمان السابق (٢٣ حزبا) أو القادم.

وحتى الآن لم نسمع كلمة واحدة حول برنامج الحكومة المزمع تشكيلها، فهل سيكون هو برنامج الرئيس «رئيس الجمهورية» وهو برنامج مرفوض من الأحزاب الليبرالية واليسارية والقومية وعديد من الشخصيات التي تريد مصر «دولة مدنية ديمقراطية حديثة» وترفض الدولة الدينية أو شبه الدينية وخلط الدين بالسياسة؟!.. أم ستتم صياغة برنامج يتفق عليه من الأحزاب التي ستدعى للمشاركة، يركز على المشترك بين هذه الأحزاب وفي هذه الحالة ،فالبرنامج لابد أن يسبق أي حديث عن توزيع الوزارات والمناصب، باختصار هل الحكومة الائتلافية هي ائتلاف بين الأحزاب المنتمية لتيار الإسلام السياسي فقط والقابلة لبرنامج الحرية والعدالة، أم حكومة ائتلافية بين تيارات سياسية وفكرية مختلفة، تجمع مع تيار الإسلام السياسي التيار الليبرالي واليساري والقومي؟، وفي هذه الحالة الأخيرة فإن صياغة برنامج مشترك لحكومة ائتلافية من هذا النوع يحتاج إلى جهد ووقت وقدرة على الحلول الوسط والتنازلات المتبادلة، وهو أمر لا تبدو الأحزاب والقوى السياسية خاصة قوى الإسلام السياسي قادرة عليه.